وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

قسم: علوم الإنسانية

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علم المكتبات و المعلومات

التخصص: تنظيم تسيير المكتبات و مراكز التوثيق

تحليل الإستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير المجازة من جامعة العربي التبسي – تخصص حقوق–

دراسة بيبليومترية لرسائل الماجستير تخصص حقوق من سنة 2009– 2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2018

إعداد الطالبتين

– روابح نجوى

– سليمان هناء

إشراف الأستاذة:

–زيات ليليا

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بادي سوهام	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
زيات ليليا	أستاذ محاضر – ب–	مشرفا و مقررا
بن عميرة عبد الكريم	أستاذ مساعد – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان

نحمد الله –عز وجل– الذي منحنا الإرادة و العزيمة لانجاز هذا البحث و في آخر المطاف و في نهاية بحثنا هذا نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة المشرفة **الأساتذة – زيات ليليا**– التي ساعدتنا بتوجيهاتها و نسدي الشكر إلى كل من يستحقه ممن أفادونا و لو بلفظه و خدمونا و لو بكلمة.

كما نشكر جميع أساتذة علم المكتبات بجامعة العربي التبسي – تبسة– الذي قدموا لنا يد العون و المساعدة خلال و أثناء فترة دراستنا.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
قائمة المختصرات	
قائمة المحتويات	
مقدمة	**أ – ب**
الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة	
1- مشكلة الدراسة	04
2- تساؤلات الدراسة	04
3- فرضيات الدراسة	05
4- أهمية الدراسة	05
5- أهداف الدراسة	06
6- أسباب اختيار الموضوع	06
7- الدراسات السابقة	07
8- ضبط مصطلحات	08
الفصل الثاني: الدراسات البيبليومترية للاستشهادات المرجعية	
تمهيد	13
1- دراسة الإستشهادات المرجعية	13
1-1 – تعريف الإستشهادات المرجعية	13
1-2 – مفهوم تحليل الإستشهادات المرجعية	14
1-3 – تطور الإستشهادات المرجعية	15
1-4- أهمية الإستشهادات المرجعية	15
1-5 – أنماط الإستشهادات المرجعية	16
1-6- دوافع إستخدام الإستشهادات المرجعية	17
1-7- وضائف الإستشهادات المرجعية	18

فهرس المحتويات

1-8 - تواتر الإستشهادات المرجعية	20
2- الدراسات الببليومترية و استخداماتها في الإستشهادات المرجعية	21
2-1- تعريف الدراسات الببليومترية	21
2-2- قوانين الدراسات البيبليوغرافية	22
2-3- أهمية الدراسات الببليومترية	24
2-4- أهداف الدراسات الببليومترية	25
2-5- خصائص الدراسات الببليومترية	25
2-6- أنواع الدراسات الببليومترية	26
2-7- تطبيقات الدراسات الببليومترية	27
2-8- مجال إستخدام الدراسات الببليومترية	28
خلاصة	29
الفصل الثاني: تحليل بيانات الدراسة و نتائجها	
تمهيد	31
1- مجالات الدراسة	31
1-1- المجال المكاني	31
1-2- المجال الموضوعي	34
1-3- المجال الزماني	34
2- منهج الدراسة	35
3- مجتمع الدراسة	35
4- أدوات جمع البيانات	36
5- تحليل بيانات الدراسة ونتائجها	36
6- النتائج العامة للدراسة	57
7- النتائج على ضوء الفرضيات	58
الخاتمة	/
قائمة المصادر و المراجع	/

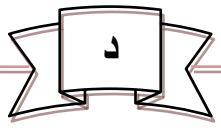

(د، م) : دون مكان.

(د، ن) : دون ناشر.

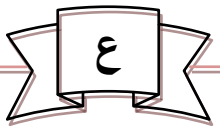

ع: عدد.

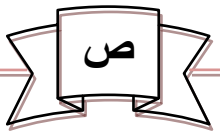

ص: صفحة.

ص،ص : من الصفحة رقم .... الى الصفحة رقم ...

ط: طبعة.

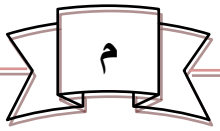

مج: مجلد.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	توزيع مذكرات ماجستير حسب تخصص و الفترات الزمنية	37
02	توزيع مذكرات ماجستير حسب مناهج البحث المستخدم	38
03	توزيع مذكرات ماجستير حسب أدوات البحث المستخدم	39
04	توزيع مذكرات ماجستير حسب نوع الدراسة	41
05	التشتت النوعي لأوعية المعلومات المستشهد بها	42
06	المؤلفين المستشهد بهم من الكتب	43
07	التشتت الموضوعي للكتب المستشهد بها	44
08	التشتت الجغرافي للكتب المستشهد بها	45
09	التوزيع الزمني للكتب المستشهد بها	46
10	التشتت الموضوعي للمراسيم و الأوامر المستشهد بها	47
11	التوزيع الزمني للمراسيم و الأوامر	48
12	المؤلفين المستشهد بهم في المقالات	49
13	التشتت الجغرافي للمقالات	50
14	التوزيع الزمني للمقالات المستشهد بها	51
15	التشتت الموضوعي للرسائل الجامعية المستشهد بها	51
16	التشتت الجغرافي للرسائل الجامعية المستشهد بها	52
17	التوزيع الزمني للرسائل الجامعية المستشهد بها	52
18	الدساتير المستشهد بها	53
19	التوزيع الزمني للدساتير المستشهد بها	53
20	المعاجم و القواميس المستشهد بها	54
21	التشتت الجغرافي للمعاجم و القواميس المستشهد بها	55
22	التوزيع الزمني للمعاجم و القواميس المستشهد بها	55
23	مواقع الأنترنت المستشهد بها	56

قائمة الجداول

مقدمة

مقدمة

تعتبر مصادر المعلومات بكافة أشكالها العمود الفقري للمكتبات و مراكز المعلومات، فهي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تقديم خدماتها للمستفيدين، و لقد عرفها الإنسان منذ القدم عندما اخترع مواد بدائية لتسجيل معلوماته و أفكاره عليها، ثم تطورت تلك المواد عندما عرف الورق و اخترع الطباعة، و مع تقدم البشرية و تكنولوجيا المعلومات و ثورة الاتصالات أصبحت هذه المصادر أكثر تقدما و تطورا، باعتبارها موردا معلوماتيا مهما، فهي تسهل على الباحثين الوصول إلى المعلومات بكل سهولة و يسر مما يجعلهم يقبلون عليها و يستخدمونها في مختلف دراساتهم و بحوثهم العلمية، و لقياس مدى استخدامها نعتمد على الدراسات البيبليومترية التي تعتبر من الدراسات المهمة في المجال العلمي خاصة في مجال علم المكتبات و المعلومات لما تكتسبه من دور كبير في وصف الإنتاج الفكري و تحليله و ذلك لاستخدامها الطرق الإحصائية و الأساليب الرياضية فهذه الدراسة تبرز أهم هذه التقنيات لأنها تهدف إلى معرفة درجة استعمال أو درجة الاستشهاد بمختلف مصادر المعلومات.

و نظرا لأهمية هذه الأخيرة اخترناها موضوعا لبحثنا المتمثل في تحليل الاستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير المجازة من جامعة العربي التبسي – تخصص حقوق – و لقد وضعنا خطة بحث تكونت من شقين النظري و التطبيقي.

و من أجل الإحاطة أكثر بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول احتوى الفصل الأول على الفصل المنهجي للدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة و التساؤلات و الفرضيات و التطرق إلى أهمية الدراسة و الأهداف التي تسعى لتحقيقها و اسباب اختيارنا للموضوع و الدراسات السابقة له ثم سلطنا الضوء على بعض المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث، في حين تضمن الفصل الثاني قسمين قسم لدراسة الاستشهادات

المرجعية، فتضمن تعريف الاستشهادات المرجعية و مفهوم تحليل الاستشهادات المرجعية و تطورها و أهميتها ، و أنماطها، و دوافع استخدامها و وظائفها و تواترها و تضمن القسم الآخر الدراسات البيبليومترية للاستشهادات المرجعية بحيث تناولنا فيه تعريف الدراسات البيبليومترية و القوانين الرئيسية لها، أهميتها ، أهدافها، خصائصها و أنواعها، و استخداماتها و تطبيقاتها، أما الفصل الثالث فهو الفصل الميداني للدراسة تناولنا فيه إجراءات الدراسة الميدانية من تحديد مجالات الدراسة و التعريف بمكانها إلى المنهج المستخدم ثم مجمع الدراسة و أساليب جمع البيانات، كما قمنا بتحليل مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق المتوفرة بمكتبة القسم من الناحية الكمية و حسب التخصص و نوع الدراسة و مناهج البحث كما بينّا أدوات البحث المستخدمة و قمنا بتحليل الاستشهادات المرجعية لهذه الرسائل من حيث التشتت النوعي و الجغرافي و الزمني و الترتيب الطبقي للمؤلفين المستشهد بهم، بعدها تم عرض نتائج الدراسة العامة و النتائج على ضوء الفرضيات، و في خاتمة هذا البحث حاولنا تقديم حوصلة عن النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

لا يمكن أن تعتبر البحوث علمية وموضوعية إذا لم تعتمد على منهجية متبعة في الدراسة والتحليل ،هذه المنهجية تتكون من مراحل متعاقبة توصلنا في النهاية إلى النتائج المرجو الوصول إليها ، ومن أهم المراحل ما سيتضمنه هذا الفصل

1- مشكلة الدراسة:

بما أن الإنتاج الفكري في تخصص الحقوق في تزايد مستمر و بما أن هدا الإنتاج حقق قدرا من الوجود العالمي.إضافة إلى أن الجهود التي بدلت لتحليل الاستشهادات المرجعية لهدا الإنتاج و معرفة خصائصه البنائية لم تاخد بعد حقها من الدراسة لمعرفة مدى توفره بالمكتبات و مراكز المعلومات و بما أن معظم هدا الإنتاج دو فائدة لدا فهو في حاجة إلى تقويم مستمر للوصول إلى نتائج دقيقة و دلك من خلال تحليل قوائم الاستشهادات المرجعية حيث أن تكرار الاستشهاد بوعاء ما يعكس قيمته العلمية و يوضح مدى الاستفادة منه.

وإن القضية الأساس التي نهدف إليها والتي سوف تتعامل معها في هذه الدراسة هي التعرف إلى الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستشهد به في رسائل الماجستير المجازة من أقسام الحقوق . فقد تغيرت كثير من الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستخدم في الفترات الأخيرة .في ظل التطورات التقنية الحديثة والمتلاحقة .كما أن عدم توافر دراسات علمية كافية للإستشهادات المرجعية للسنوات الأخيرة أوجد صعوبة في متابعة حاجات مستخدمي المكتبات ،وبالتالي أثر سلبي على وضع المكتبات لخطط توفيرها

2- تساؤلات الدراسة:

تتضمن الدراسة الأسئلة التالية :

1. ما حجم الإنتاج الفكري المعتمد في الاستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير المجازة من جامعة العربي التبسي تخصص الحقوق ؟
2. ما مدى تشتتها وعائيا و موضوعيا و لغويا و جغرافيا و زمنيا ؟
3. من هم أكثر المؤلفين المستشهد بأعمالهم في هذه الرسائل ؟

3- فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المقدمة والتساؤلات المطروحة ارتأينا وضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

الفرضية الأولى :

- يعتمد الباحثون في تخصص الحقوق على المراسيم و الدساتير أكثر من اعتمادهم على باقي الأوعية الأخرى.

الفرضية الثانية :

- يعتمد الباحثون في تخصص الحقوق على اللغة العربية في عملية البحث عن المعلومات أكثر من اعتمادهم على اللغات الأخرى.

الفرضية الثالثة:

- يعتمد الباحثون بشكل أكبر على مؤلفات أساتذة التخصص.

4- أهمية الدراسة :

- تكمن هذه الدراسة في أنها ترمي إلى:
- 1- عدم تكرار البحوث الجامعية التي أجريت في إضافة إلى معرفة المواضع المعالجة بكثرة من قبل الطلبة الباحثين و ما اعتمدوه من وثائق في تخصص الحقوق.
- 2- قلة الدراسات التحليلية و البيبليومترية في مجال المكتبات و المعلومات و هذه الدراسة تحاول إحصاء رسائل الماجستر و معرفة المجالات الموضوعية التي عالجتها و الوثائق التي اعتمدتها.
- 3- تجنب هذه الدراسة الطلبة هدر الجهد في تكرار موضوعات تمت دراستها فيبتعدون بذلك عن معالجة موضوعات درست من قبل.
- 4- معرفة اتجاهات الطلبة الباحثين عن استخدام الوثائق و اعتماد ذلك من قبل المكتبيين لمعرفة مدى تواجدها ضمن رصيد المكتبة مما يساهم في تقييمه.

5- أهداف الدراسة :

إن قبول أي موضوع للدراسة دليل على وجود أهداف تسعى هذه الدراسة لتحقيقها ومن بين هذه الأهداف التي سنحاول الوصول إليها هي كما يلي :

1. معرفة عدد مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق بجامعة العربي التبسي –تبسة– .

2. التعرف على المجالات والموضوعات التي تناولتها تلك المذكرات .

3. تقديم معلومات عن المواضيع المدروسة لتفادي تكررها .

4. إكتشاف حجم رصيد مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق بجامعة العربي التبسي – تبسة–.

5. معرفة الفترات الزمنية التي أنجزت فيها هذه الرسائل و التطورات التي مرت بها.

6. التعرف على بعض الجوانب المنهجية المستخدمة في هذه المذكرات المتمثلة في منهج البحث ومجتمع البحث وأدوات جمع البيانات ونوع الدراسة .

7. معرفة التشتت الوعائي و الموضوعي و الجغرافي و الزمني لمذكرات الماجستير تخصص الحقوق

6- أسباب اختيار الموضوع :

لكل دراسة في موضوع ما أسباب معينة دفعت للبحث فيه فتكون إما موضوعية أو ذاتية. و أسباب تناولنا لهذا الموضوع يمكن أن نجملها في ما يلي:

1. انعدام الدراسات التي تناولت موضوع تحليل الإستشهادات المرجعية لمذكرات الماجستير في مجال الحقوق والعلوم القانونية في جامعة تبسة بصفة خاصة .

2. الرغبة في تقديم معلومات عن المواضيع المدروسة لتفادي تكرارها .

3. محاولة اكتشاف الوثائق الأكثر استخداما من قبل الطلبة الباحثين في رسائل الماجستير للاستفادة منها في تنمية المجموعات الحالية للمكتبة.

7- الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة أهمية كبرى بالنسبة للبحوث العلمية لأنها تساعد الباحث على التحكم في جوانب الموضوع المختلفة، من خلال تكوين خلفية نظرية عن البحوث التي أجريت من قبل الباحثين الآخرين و التعرف على النتائج التي توصلوا إليها لتدعيم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال الدراسة الميدانية.

سنتطرق إلى بعض الدراسات التي تلتقي مع موضوع بحثنا من جانب أو بآخر بالرغم من النقص الكبير و الافتقار للدراسات البيبليومترية.

الدراسة الأول: و هي دراسة بعنوان الإنتاج العلمي في مجال المكتبات و المعلومات بالجزائر: دراسة تحليلية **ببيليومترية:** للكتب، المقالات الرسائل الدكتوراء و الماجستير: الجزء الأول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات و المعلومات فرع إعلام تقني إلى التوصل إلى كم و حجم و تنوع الإنتاج العلمي في مجال المكتبات و المعلومات.

و قد توصلت الى النتائج التالية:

- لقد شهد الإنتاج العلمي في مجال علم المكتبات و المعلومات نموا متزايدا حسب تطور الأقسام و ازدياد المتخصصين الحاصلين على الشهادات العليا.

- المواضيع التي شهدت اهتماما أكثر من طرق المختصين بالجزائر تمثلت في الأرشيف و الوثائق بالدرجة الأولى، تلتها الفهارس و المخطوطات إلى جانب الاستخدام الآلي في المكتبات و المعلومات و تأهيل المكتبيين و اختصاصي المعلومات.

- أكثر المؤلفين إنتاجا هم الأساتذة بأقسام علم المكتبات و المعلومات إلى بعض العاملين في هذا المجال.

و قد أفادتنا هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري و بالأخص جزء الدراسات البيبليومترية.

الدراسة الثانية: و هي دراسة بعنوان: تحليل الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات و المعلومات من عام 1410-1425هـ، حيث تناول الباحث في كتابه تحليل الاستشهادات البيبليوغرافية الواردة في رسائل الماجستير في مجال المكتبات و المعلومات المجازة من الأقسام

العلمية في الجامعات السعودية للفترة 1410-1425هـ للتعرف على الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستخدم من قبل الباحثين للسعوديين في مجال المكتبات و المعلومات و قد توصل الباحث في كتابه إلى نتائج هامة أهمها[1]:

- توجد علاقة و ترابط بين علم المعلومات و المكتبات و العلوم الأخرى.

- بيان أهم ما اشتملت عليه دراسات علوم المكتبات و المعلومات في اللغات الأجنبية و العربية.

- حصول الموضوعات الثلاثي الأولى (الخدمات المكتبية، و تقنية المعلومات، المكتبات المتخصصة، الأعلى نسبة مجتهدة زادت على 54%.[2]

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان الاستشهادات المرجعية لمصادر المعلومات الالكترونية لرسائل الدكتوراه و الماجستير المودعة بمكتبة معهد علم المكتبات و التوثيق: دراسة بيبليومترية تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات تخصص التكنولوجيا الجديدة في المؤسسة الوثائقية، جامعة قسنطينة(2)، حيث سعت من خلالها الى التعرف على:

- معرفة نسبة الاستشهادات المرجعية لمصادر المعلومات في رسائل الدكتوراه و الماجستير.

- معرفة إذا كان هناك معايير لتقييم الاستشهادات المرجعية.

- معرفة التوزع الزمني للاستشهادات المرجعية خلال الفترة 1994-2012، و معرفة الأشكال المستخدمة في رسائل الدكتوراه و الماجستير.

و قد توصلت إلى النتائج التالية:

- ضعف مهارات استخدام مصادر المعلومات الالكترونية سواء المتاحة على شبكة الأنترنت أو غيرها من الأشكال الأخرى مما يؤدي إلى تدني نسبة الاستشهاد بها في الدراسات و البحوث العلمية.

---

1 - بن شعيرة سعاد، 2006، الالنتاج العلمي في مجال المكتبات و المعلومات بالجزائر دراسة تحليلية ببيليوغرافية للكتب، المقالات، رسائل الدكتوراه و الماجستير، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم المكتبات.

2 - الحميضي، مؤيد بن سليمان عبد الله، تحليل الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات و المعلومات من عام 1410-1425هـ، الرياض: مطبوعات الملك فهد الوطنية، 2008.

– انعدام الثقة فيما ينشر على الأنترنت و صعوبة التأكد من مصداقية بعض المواقع الالكترونية مما يقلل نسبة الاعتماد عليها.

– عدم وجود مواصفات معيارية متفق عليها للاستشهاد بالمصادر الالكترونية مما يؤدي الى تدني الاعتراف بها في الأوساط الأكاديمية و تنوع طرق التوثيق لهذه المصادر.[1]

و قد أفادتنا هذه الدراسة في اثراء الجانب النظري و خاصة جزء الاستشهادات المرجعية.

8- ضبط المصطلحات

يعتبر ضبط المصطلحات المستخدمة في الدراسة و شرح معانيها من الأمور الأساسية في أي بحث علمي فالمصطلحات و المفاهيم التي تحمل معاني و أفكار يدرجها الباحث قد تكون لها دلالات و معاني أخرى سنؤشر على المعنى الإجرائي للدراسة مما قد يؤدي إلى قراءته خاطئة للموضوع لان القراءة المفيدة و الدقيقة تعتمد على الوضوح و دقة المفاهيم و المصطلحات.و حتى لا نترك أي غموض في فكر القارئ إرتأينا توضيح المصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث.

– الدراسة البيبليومترية

بيبليو: بمعني كتاب، **مترية:** قياسات

و هي "فرع من فروع البيبليوغرافيا التطبيقية، و تعني بدراسة الاتجاهات العددية لإنتاج الفكري سواء في شكل معين أو موضوع محدد أو مزيج بينهما أو في مكان محدد أو لفئة محددة من المؤلفين."[2]

و الدراسة البيبليومترية هي " مجموعة الأساليب الإحصائية و القياسات الكمية المستخدمة في دراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري سميت أولا بالبيبليوغرافيا الإحصائية"[1]

---

1 – قويسم مريم، 2013، الاستشهادات المرجعية لمصادر المعلومات الالكترونية لرسائل الدكتوراه و الماجستير المودعة بمكتبة معهد علم المكتبات و التوثيق، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة (2): معهد علم المكتبات و التوثيق، قسم علم المكتبات و المعلومات.

2 – شعبان عبد العزيز، خليفة، عبد العزيز، 2003، البيبليوغرافيا أ, الكتاب دراسة في أصول النظرية البيبليوغرافية و تطبيقاتها، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ص.135.

"ذلك العام أو البحث الذي ينصرف إلى دراسة الإنتاج الفكري العام أو المتخصص أي الذي يتناول موضوعا يفيده دراسة كمية و توعية تطبق فيه غالبا المناهج الرياضة و الإحصائية."[2]

من خلال هذا التعريف نجد أن البيبليومترية هي علم قائم بذاته تعتمد في دراسته الكمية و النوعية للإنتاج الفكري على طرق و أساليب رياضية و إحصائية.

- **الاستشهادات المرجعية:** هي الإشارات البيبليوغرافية التي يدركها المؤلفون في مؤلفاتهم للإحالة أو الإشارة إلى المواد التي رجعوا إليها أو استندوا إليها، أو ذات صلة من نوع ما بمؤلفاتهم و تعد الاستشهادات المرجعية مؤشرا لأنماط الإفادة من الإنتاج الفكري، و ربما كانت من أكثر المؤشرات موضوعية و طواعية للقياس الكمي، و يؤهلها ذلك لان تستخدم في إلقاء الضوء على الكثير من خصائص الوثائق المستشهد بها و مؤلفيها و الدوريات التي تنشر بها، و تعرف الاستشهادات المرجعية إجرائيا لأغراض هذه الدراسة بأنها الإشارات البيبليوغرافية التي تتضمن البيانات البيبليوغرافية (كالمؤلف و العنوان، و بيانات النشر، الرابط الالكتروني) عن المصادر الالكترونية التي اعتمد عليها الباحثون و التي تضمنتها قوائم المراجع في رسائلهم.

تحليل الاستشهادات المرجعية : هو منهج علمي في دراسات المكتبات و المعلومات يقوم على دراسة الاستشهادات المرجعية، لذلك الإنتاج، و تحديد الاتجاهات المستقبلية لتداول المعلومات.

فبينما تركز الدراسات البيبليومترية على دراسة الإنتاج الفكري لمجال معين، فان دراسات تحليل الاستشهادات المرجعية تركز على ما تم استخدامه و الاستفادة منه من ذلك الإنتاج، و يقابل هذا المنهج في مجال الدراسات الاجتماعية و الإنسانية منهج التحليل النوعي للوثائق.

---

1 – الشامي محمد أحمد، 1988، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات، انجليزي ، عربي ، الرياض ، دار المريخ، ص. 146.

2 – خليفة شعبان عبد العزيز، 1981: قاموس البنهاوي الموسوعي في المصطلحات المكتبات و المعلومات، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، ص. 54.

رسائل الماجستير : و هي عبارة عن بحث علمي يقوم به الطالب بعد أن يقضي ثلاث سنوات من الدراسة الجامعي من اجل أن يقوم بإعداد رسالة الماجستير الخاصة به، و تعتمد أهم الأبحاث التي يقوم بها الطالب خلال حياته، و يهدف الطالب من خلال قيامه بكتابة رسالة الماجستير إلى تقديم بحث علمي جديد، و متميز يضفي من خلاله شيئا جديدا يساهم في تطور هذا المجال كما يقوم من خلال رسالة الماجستير يساهم في تطور هذا المجال كما يقوم من خلال رسالة الماجستير بإثبات صحة إحدى النظريات أو نفي صحتها مستخدما مجموعة من الأدلة و البراهين التي تثبت صحة كلامه[1].

تخصص الحقوق: هو علم يتخصص في دراسة القواعد الو القوانين العامة التي تقوم على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص و هذه القواعد القانونية يلتزم بها الجميع و تطبق على كافة الأطياف، و على الطالب الذي يريد الالتحاق بتخصص الحقوق أن يكون قادرا على حفظ جميع الأنظمة و اللوائح و القوانين و دراستها دراسة جيدة و فهم جميع تفاصيلها كما يجب أن يكون لديه القدرة على التحليل و الاستنتاج ليتمكن من معرفة التغيرات التي تحدث للأنظمة و القوانين[2].

وبعد توضيحنا للإطار المنهجي للدراسة سنعتمد في الفصول اللاحقة إلى تبيان تفاصيلها.

1 – أكاديمية BTS، مفهوم رسائل الماجستير ، تمت الزيارة يوم 2017/04/28 متاح على الرابط:
htt^://www.bts.accademy.com/blog-det.php§âge=5678title.

2 – رمضان محمد أبو السعود، محمد حسين منصور، المدخل الى القانون، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص.3.

الفصل الثاني

الدراسات البيبليومترية للإستشهادات المرجعية

تمهيد

تعتبر الاستشهادات المرجعية أسلوبا من أساليب القياسات البيبليوغرافية التي تم بها تحليل و قياس هذه الاستشهادات بواسطة مجموعة من الأساليب الإحصائية و القياسات الكمية في دراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري لمعرفة عمليات تداول المعلومات و ذلك ألا و هي الدراسات البيبليوغرافية

1- دراسة الاستشهادات المرجعية :

1-1- تعريف الاستشهادات المرجعية :

الاستشهادات في مجال الوثائق والبحث العلمي ، هو أن وثيقة معينة قد تم إقتباس معلوماتها إلى وثيقة أخرى ،بشكل عام يشير إلى العلاقة بين الجزء المقتبس من جهة ،والكل من الوثيقة المقتبس منها[1] وتعرف أيضا على أنها مجموعة الإشارات الببلوجرافية التي يذكرها المؤلفون في مؤلفاتهم للاحالة أو الاشارة إلى المواد التي رجعوا إليها أو إستندوا إليها ، أو ذات صلة من نوع ما بمؤلفاتهم[2].

وتعد الاستشهادات المرجعية مؤشر الأنماط الإفادة من الإنتاج الفكري ،وربما كانت من أكثر المؤشرات موضوعية للقياس الكمي ،ويؤهلها ذلك لأن تستخدم في إلقاء الضوء على الكثير من خصائص الوثائق الستشهد بها ومؤلفيها والدوريات التي تنشر بها .

وتعرف الاستشهادات المرجعية إجرائيا لأغراض هذه الدراسة بأنها الإشارة الببليوغرافية التي تتضمن البيانات الببليوغرافية (كالمؤلف والعنوان ،بيانات النشر ، الرابط الالكتروني): عن المصادر التي إعتمد عليها الباحثون والتي تضمنتها قوائم المراجع في رسائلهم .

---

1 – عبد الهادي، محمد فتحي، البحث و مناهجه في علم المكتبات و المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص: 158.

2 – محمد أحمد عمر المصراني، الاستشهادات المرجعية في الرسائل المنجزة في كلية الآداب جامعة الزاوية ليبية، دراسة تحليلية: مجلة المكتبات و المعلومات و التوثيق في العالم العربي، ع2، 2015، ص: 47.

1-2- مفهوم تحليل الاستشهادات المرجعية:

هي إحدى تقنيات دراسات القياسات الوراقية ،وهي الأكثر استخداما في الدراسات الببليوغرافية ، حيث تحتل مكانا على جانب كبير من الأهمية في علم المكتبات والمعلومات ،إذ من خلالها يمكن الكشف عن طريق الباحثين في مجالا متعددة وهي تهتم بتقويم المقالات ، والعلماء ،والدول ، وكافة الأنشطة العلمية ، فضلا عن نقويم عمليات ،الاتصال ، كما أنها تستخدم كمقياس للتأثير العلمي والانتاجية .

ويستخدم منهج التحليل الاستشهادات المرجعية للاستشهادات الواردة في نهاية البحوث والمقالات ، أو الهوامش أينما كان موضعها بين السطور ،وهي تهدف لتحقيق ثلاث عناصر :

- دراسة التأثيرات المتبادلة بين مختلف الاختصاصات .
- تحديد مؤلف أو هيئة علمية .
- تحليل قيمة المنشورات العلمية [1].

وبشكل عام ،فإن دراسة الاستشهادات المرجعية ، هي إحدى تقنيات الدراسات الببليومترية ، التي تهدف إلى معرفة إنتاجية المؤلفين وأهم ناشري التوعية الفكرية ، وأنواع مصادر المعلومات المعتمدة سواء كانت تقليدية أو الكترونية .

أخرى ظهرت بعد ذلك ،وتقدم مثل هذه الكشافات أجوبة على إستفسارات الباحثين والمتخصصين حول أية المطبوعات الجديدة تمت الاشارة فيها إلى الوثائق ومطبوعات سابقة لمؤلفين محددين وهكذا[2].

1-3- تطور الاستشهادات المرجعية:

إن أصل الاستشهادات المرجعية قديم يعود إلى عام 1873 حيث كان قد تم إعداد كشاف الاستشهادات القانونية المعروف بإسم الاستشهادات شيبرد(shepard citation)

1 – بن عبد الله عباس هشام، خصائص الاستشهادات المرجعية في علم المكتبات و المعلومات، الرياض، مطبوعات ، مكتبة فهد الوطنية، 1993، ص: 18.

2 – كاظم مدحت، الحزمة المكتبية المدرسية، مقوماتها و تنظيمها و أنشطتها، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص: 291.

وذلك نسبة إلى معده شيبردة والذي أعتبر مصدرا قانونيا إستمد مقومات وجوده من إعتماده على القانون الأمريكي ، ومبدأ إلتزام المحاكم سوابقها القضائية إضافة إلى أحكام المحاكم العليا ، وعلى أساس ذلك فإن المحامي رجل قضاء أن يقيم حججه ومرافعاته إسنادا إلى القرارات السوابق القانونية ، والتأكد من أن تلك القرارات لم يصدر ما يحجزها أو يناقضها من قرارات أخرى ، وذلك إعتمادا على الاستشهادات شيبرد تلك ، وقد تنبه العديد من الكتاب والمتهمين في مجال الاستشهادات المرجعية إلى عمل شيبرد في الخمسينيات من القرن الماضي ،وذلك بهدف إستخدامه في الإحصاء وربط الإنتاج الفكري الوثائقي والعلمي فقد ظهر كشاف مكتبة ويليش للانتاج الفكري الطبي (welsh medical library indixing project)

ثم بدأ أحد أعضاء المشروع ، وهو يوجين كارفيلو (eugen carfield) إهتمامه بدراسة تحليل الاستشهادات (science) في عامي (1954 و1955)

–وبعد ذلك ظهر كشاف الاستشهادات المرجعية في علم الوراثة (genetic) عام (1962)،ثم ظهر الكشاف التحليلي للعلوم (science citation index) عام (1964) ثم كشاف الاستشهادات المرجعية في العلوم الاجتماعية (social ctiation index) عام (1969) ، وكشافات أخرى ظهرت بعد ذلك، و تقدم مثل هذه الكشافات أجوبة على استفسارات الباحثين والمختصين حول أية المطبوعات الجديدة تمت الإشارة فيها إلى وثائق و مطبوعات سابقة لمؤلفين محددين.[1]

1-4- أهمية الاستشهادات المرجعية :

تسعى الاستشهادات المرجعية إلى إلقاء الضوء على العلاقات الموجودة بين وحدات الانتاج الفكري ، وترتيب هذه الوحدات وفقا لمدى تواتر الاستشهاد بها ، ويمكن الافادة من ذلك فيما يلي :

- معرفة التطور التاريخي للتخصصات العلمية .
- فالمعرفة العلمية لايتوقف نموها على تراكم الحقائق والمعلومات وانما على تكاملها ،ويمكن قياس هذا التكامل وفقا لدراسة مدى استشهاد الاعمال العامية بالأعمال السابقة لها .

1 – كاظم مدحت، الخدمة المكتبية المدرسية، مقوماتها و تنظيمها و أنشطتها، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص: 291.

- إختيار وتزويد المكتبات ومراكز المعلومات بمصادر المعلومات المختلفة ،إذ يمكن تحديد مصادر وأوعية المعلومات الأساسية في مختلف المجالات عن طريق ترتيب هذه المصادر بناء على احصاء مدى كثافة الاستشهاد بها ، وعلى ذلك تستطيع غدارة المكتبة القيام ببناء مجموعات الميزانية المناسبة لها .
- تحديد مصادر المعلومات التي يستخدمها الباحثون في دراستهم ، وتقدير مدى تقادم ما تحتويه هذه المصادر من معلومات المستخدمة والأوعية التي ينبغي إستعابها.
- إستثمار ناتج تحليل الاستشهادات المرجعية في إسترجاع المعلومات ،إذ يمكن من خلال ما تعتبر هذه الاستشهادات من علاقات ثانيته بين الوثائق في تجميع الوثائق والأعمال العلمية التي تتفق معا في المراجع المستشهد بها : ومنثم يتسنى إسترجاع مجموعة من مصادر المعلومات التي تتصل محتوياتها بالمجال الموضوعي الذي تتم فيه عملية الاسترجاع.
- إستخدام تحليل الاستشهادات المرجعية في دراسة بعض الملامح والسمات في الانتاج الفكري ،فهذه الاستشهادات تستخدم في إلقاء الضوء على الكثير من خصائص الوثائق المستشهد بها ومؤلفي القدرة على الحكم على الوثائق التي ترد بها الاستشهادات ، وعلى الانتاج الفكري ونظم الاتصال في المجالات المتخصصة بوجه عام[1].

1-5- أنماط الاستشهادات المرجعية :

يهتم تحليل الاستشهادات المرجعية بدراسة الوثائق المتاحة للباحثين والتي أمكنهم الاطلاع عليها والافادة منها عند إعدادهم لدراستهم، إلا أن الاستشهادات المرجعية تأخذ أشكال وأنماط متعددة منها ما يلي :

1) الاستشهادات المرجعية الايجابية وهي الاستشهادات التي تنشير إلى الوثائق ذات الأثر الواضح في الأعمال الفكرية التي ترد بها الاستشهادات .
2) الاستشهادات المرجعية السلبية والمقصود منه الاشارت الورقية التي تهدف إلى نقد وتصويب أخطاء الأعمال المستشهد بها .

1 – قويسم مريم، 2013، الاستشهادات المرجعية لمصادر دار المعلومات الالكترونية لرسائل الدكتوراء و الماجستير المودعة بمكتبة معهد علم المكتبات و التوثيق، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة (2): معهد علم الممكتبات و التوثيق، قسم علم المكتبات و المعلومات، ص:29.

3) الاستشهادات المرجعية الصريحة وفي هذا النمط يحرص الباحثون على أن تكون إستشهاداتهم واضحة الدلالة، وأن تكون عبارة عن بيانات وراقية مكتملة عن الوثائق الستشهد بها .

4) الاستشهادات المرجعية الضمنية وهي الاستشهادات التي يعبر فيها الباحث عن المصادر التي اعتمد عليها بمجرد التلميح دون الاشارة إليها صراحة [1].

1-6- دوافع إستخدام الاستشهادات المرجعية:

تعتبر طريقة الاستشهادات المرجعية وتحليلها من وسائل البحث العلمي المستخدمة في مجال المكتبات والمعلومات، وإن تحديد العلاقة بين الوثيقة المستشهدة والوثائق الأخرى المستشهد منها ليس بالعمل السهل وهناك دوافع تشجع على إستخدام الاستشهادات المرجعية يمكن أن نوجزها بالآتي :

1) التعبير عن الاعتزاز والاعتداد بالرواد السابقين في مجال الاختصاص .

2) تسليط الأضواء على الدراسات المشابهة موضوعيا، كقراءات سابقة وخلفية الموضوع .

3) الاعتراف العلمي بفضل الأعمال السابقة .

4) مناقشة وإنتقاد الأعمال السابقة .

5) إسناد الآراء والأعمال إلى أصحابها .

6) تمهيد السبيل للتعرف على كتابات وأعمال لم تمنح الفرص الكافية للنشر أو التكثيف أو الاشارة أو التعريف، وهناك عدد من المحاذير والسلبيات التي تؤخذ على عدد من الاستشهادات المرجعية،نوجزها كالآتي :

- ✓ ليس من الضرورة أن كل عمل لأي بحث جيد أو مفيد يجدر الاشارة إليه.
- ✓ قد تتكرر بضع الاستشهادات دون رجوع الباحث إليها وقراءتها وإنما إقتباسا من هامش بحث آخر[2].
- ✓ بعض الاستشهادات المرجعية غير دقيقة أو غير أمينة .
- ✓ قد لاتكون الأعمال والبحوث المشار إليها في الاستشهادات هي الأفضل من بين بحوث أعمال أفضل لم يستشهد بها.
- ✓ تعتمد بعض الاستشهادات المرجعية على عوامل هي خارجة عن إمكانية أو إرادة الباحث كاللغة المصدر المستشهد به.[1]

---

1 – بن عبد الله عباس، هشام، المرجع السابق، ص: 26.

2 – قند يلجي عامر، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، عمان ، دار اليازوري، 2008، ص: 167 – 168.

1-7- وظائف الاستشهادات المرجعية :

تعد الاستشهادات المرجعية من المؤشرات المهمة في الحكم على قيمة البحث وتقدير الجهود التي بذلها الباحث في تقصي المعلومات المرتبطة بموضوع بحثه .

ومن المقومات الأساسية للعمل العلمي (أو الفكري عموما أن يكون قابلا للمراجعة والتقييم، يستوي في ذلك العمل الصادر التي إستخدمها الباحث أمرا ضروريا، فهناك علاقة قوية بين موثوقية العمل ونوعية المصادر المستشهد بها، كما أن مقام الاستشهاد أو ملائمة الإعتماد على مصدر ما في نقطة دراسية معينة مؤشر على مدى حسن إستخدام الباحث للمصادر .

وعن وضائف الحاشية (fotmote reference) كمصطلح من مصطلحات الاستشهادات المرجعية، فهناك ثلاثة وظائف رئيسية .

الاشارة إلى المرجع الذي إستقى منه الطالب مادته، سواء أكان ذلك المرجع مطبوعا أم مخطوطا أم محاضرة أم مشافية، ويثبت الطالب مراجعته في الحاشية إعترافا بالفضل لهؤلاء الذين إنتفع بجهودهم وإقتبس منهم، وليدل على أنه أطلع وإستوعب في دراسته ونتائجه، ثم يتيح للقارئ فرصة القيام بدراسة أوسع في هذه المراجع، إذا اراد إيضاحات تورد أحيان التفصيل مجمل ما ورد في صلب الرسالة، أو لتحقيق كموضوع أو نحو ذلك، ولا يمكن إثبات هذه الإيضاحات في صلب الرسالة، لأنها غير أساسية فيها، فلو وردت بها لقطعت الرسالة وتسلسلها، فالقاعدة إذا أن تبتعد عن هذه الايضاحات عن صلب الرسالة وتوضع في الحاشية إذا كانت طويلة .

إن تحيل القارئ إلى مكان آخر من الرسالة وضحت به نقطة ما أوردت به تفاصيل عنها، وذلك لتحاشي إعانتها إذا ورد ذكرها مرة ثانية .

ومن المصطلحات المستخدمة أيضا في سياق الاستشهادات المرجعية مسمى الهوامش وبعضهم يوردها مسمى الحاشية وعلى ذلك تخدم الهوامش عدة أغراض متنوعة :

تعطي مراجع النصوص مباشرة أو الموارد التي صاغها الباحث بأسلوبه .

---

1 – قند يلجي، عامر، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومت التقليدية و الالكترونية، عمان دار البازوري، 2008، ص ص 167-168.

1. إحالة القارئ غلى أجزاء أخرى من البحث .
2. مصادر تتضمن أدلة تدعم رأي الباحث .
3. شرح أو تفصيل نقطة في صلب البحث .
4. الإشارة إلى المراجع تعالج نفس الفكرة .

وهناك من يرى أن للهوامش مهام عملية عديدة غير السابقة نذكر منها :

1. الاشارة إلى المصدر أو المرجع الذي أقتبس منه النص أو الفكرة المذكورة في المتن.
2. إعطاء أسماء مراجع إضافية تؤيد الفكرة المذكورة أو الاشارة إلى مراجع أخرى تخالف الرأي الذي ذهب إلى الباحث .
3. ذكر نص مساعد لتأييد النص المذكور في المتن.
4. شرح متم لفكرة محملية جاءت في صلب البحث.
5. شرح بعض المصطلحات المتعلقة التي يستخدمها الباحث إستخداما خاصا لتشير إلى دلالات خاصة بموضوع بحثه .
6. التعريف بالشخصية مجهولة على الرغم من أهميتها.
7. التعرف بمكان أو بلدة غير معروفة.
8. تخريج الأيات القرآنية والأحاديث النبوية وتحقيقها إذا كانت الرسالة في مجال العلوم الشرعية .
9. الإحالة الداخلية ....بمعنى إرجاع القارئ إلى موضوع أو مواضيع أخرى في البحث نفسه تعرضت لنفس الفكرة .

   الإحالة الخارجية ...على نصوص مذكورة في بحوث أخرى تناولت أمرا يتعلق بالأمر المطروح في المتن .
10. التنويه بفضل من قد يكون قد قدم الباحث إقتراحا أو مساعدة ما[1].

1 – أيمن رفعت محمد، مدونة قسم المكتبات و المعلومات، جامعة الاسكندرية، متاحة على alexlisdept.blog.spot.com/2012/06/blog-post.gtml. بتاريخ 2017/03/20، الساعة 20:48.

1-8- تواتر الاستشهادات المرجعية :

يعود تواتر (تتابع) الاستشهادات المرجعية إلى قيمة الوعاء واستخداماته الحقيقة، وذلك من قبل المستفيدين من ذلك الوعاء، ومع ذلك فإن هناك أوعية ذات قيمة كبيرة X يؤخذ بها من قبل المتخصصين الذين يقرأون الأوعية المتخصصة كما يقرأ القارئ العادي كتابا أو دبلجة غير متخصصة، ويعود ذلك للتعرف إلى ما يحدث من حوله من أمور اجتماعية أو إقتصادية أو صحية وغيرها، كل حسب تخصصهن ولكن لايعني هذا أن كل ما يقرأ يتم الاستشهاد به، وذلك من الصعب الحكم على قيمة الوعاء .

وتأتي أهمية التواتر في الاستشهاد في أنه عمل متعدد المتغيرات إلى جانب فائدته العلمية والبعض منه معروف أو يمكن إفتراضه فيما يأتي :

1. سمعة المؤلف.
2. الجدل حول مسألة موضوعية .
3. الإتاحة وتنمية المقتنيات .
4. أولويات المخصصات في الميزانية[1].

1 – مؤيد بن سلمان عبد الله الحميصي، تحليل الإستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات و المعلومات من عام 1400-1425هـ، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، 2008، ص: 36-37.

الفصل الثالث

تحليل بيانات الدراسة و نتائجها

تمهيد

تعتبر الدراسة الميدانية عنصرا أساسيا في إعداد البحوث فهيا المفتاح لباب المعرفة، بما يحيط بالإنسان من ظواهر طبيعية وبشرية وهذا من خلال ما يمكن التوصل إليه من نتائج ذات قيمة علمية وعملية تعكس وتفسر الواقع المدروس وهذا عن طريق إتباع المنهج الملائم للظاهرة المدروسة وعن طريق جمع البيانات الدقيقة باعتماد وتبني أنسب الأدوات والأساليب المنهجية، من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى إجراءات الدراسة الميدانية المتبعة في البحث للتعرف على الإستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير المجازة من جامعة العربي التبسي تخصص الحقوق، وهذا انطلاقا من البيانات المنتقاة من الدراسة الميدانية المعتمدة على منهج التحليل الببليومتري وذلك لمعرفة نسبة الإستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير .

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني : تمت الدراسة في قسم الحقوق بمكتبة كلية الحقوق العلوم السياسية، بالضبط في قسم الحقوق .

- **التعريف بجامعة العربي التبسي** : أنشأت في 07 جويلية 1992م بموجب المرسوم التنفيذي 297 كمركز جامعي، وما إن شهد المركز توسعات كبرى على مستوى الهياكل حتى تمت ترقيته لجامعة بكليتها وأقسامها وذلك في 12 أكتوبر 2008 ليصدر بعدها المرسوم التنفيذي رقم 09 الموافق لـ 04 جانفي 2009م الذي يتضمن إنشاء جامعة العربي التبسي –تبسة–

–التعريف بكلية الحقوق والعلوم السياسية :

تعتبر كلية الحقوق والعلوم السياسية ركيزة هامة في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي بما تضمنه من تكوين في ميدان الحقوق وكذا العلوم السياسية وهذا بفضل إشتمالها على جانب بشري ومادي لأجل تحقيق المستوى العالي والراقي في التكوين الجامعي خصوصا لمواكبتها للتطور الحاصل في منظومة التعليم العالي من خلال تبنيها لنظام الـ ل . م . د (LMD)

- **أقسام تدريس تخصص الحقوق والعلوم السياسية :**

تضم الكلية إداريا قسمين :

- **قسم الحقوق :** يضم قسم الحقوق عدة إختصاصات على مستوى الليسانس وتتمثل في :

- جذع مشترك حقوق.
- قانون خاص.
- قانون عام.

أما على مستوى الماستر فيه عدة تخصصات تتمثل في :

- قانون إداري .
- قانون جنائي.
- تنظيم إداري.
- قانون عقاري.
- قانون أعمال.
- سياسة جنائية وعقابية .

- **قسم العلوم السياسية:** يضم قسم العلوم السياسية على مستوى الليسانس التخصصات التالية :

- جذع مشترك علوم سياسية.
- علاقات دولية.

أما على مستوى الماستر فيضم تخصص واحد ويتمثل في :

- **الدراسات الإستراتيجية**

- **التعريف بمكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية :**

في يوم 17 فيفري سنة 2003 م قام فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتدشين المجمع البيداغوجي 2000 مقعد بما في ذلك: مكتبة المجمع التي تضم إختصاصات متعددت بما فيها الحقوق والعلوم السياسية، مارست هذه الأخيرة مهامها كمكتبة كلية متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، بدأمن أكتوبر 2009م.

تتشكل من طابقين :

طابق أرضي : توجد فيه :

- شباك الإعارة الخارجية للحقوق.
- شباك الإعارة الخارجية للعلوم السياسية.
- مصلحة الدوريات وتحتوي (أطروحات ماجيستير ودكتوراء، مجلات، مذكرات الليسانس).
- قاعة المطالعة الخاصة بالأساتذة.
- فضاء البحث البيبليوغرافي.
- المخزن رقم 01.

الطابق الثاني: توجد به:

- شباك الإعارة الداخلية للحقوق.
- شباك الإعارة الداخلية للعلوم السياسية .
- قاعة مطالعة الخاصة بالطلبة.
- مكتب مسؤول المكتبة.
- مكتب رؤوساء المصالح.
- المخزن رقم 02.

مهام مكتبة الكلية :

تعمل المكتبة على تحقيق المهام التالية :

- إقتراح برامج إقتناء المؤلفات والتوثيق الجامعي صبه تخصصات الموضوعية.
- تنظيم الرصيد الوثائقي بإستعمال المعالجة والترتيب.

- عملية فرز الرصيد الوثائقي وعملية الجرد.
- مساعدة رواد المكتبة في بحوثهم البيبليوغرافية .

1-2- المجال الموضوعي:

تعالج هذه الدراسة مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق والعلوم القانونية فقط، والتي نوقشت بقسم الحقوق بجامعة العربي التبسي –تبسة – ولا يدخل في هذه الدراسة الرسائل المسجلة بالأقسام الأخرى والتي لم تناقش بعد

1-3- المجال الزمني :

هذه الدراسة حصرية تشمل مذكرات الماجستير في علم الحقوق بجامعة تبسة في السنة الجامعية 2010/2009 إلى السنة الجامعية 2014/2013 وهي تغطي فترة 6 سنوات .

أما المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة وذلك عبير المرور بمرحلة تحديد الموضوع وصولا إلى إخراج المذكرة في شكلها الختامي .

وقد إستغرقت هذه الدراسة تقريبا مدة

وهي مفصلة عبر المحطات التالية :

* محطة إختيار الموضوع : وقدرت مدتها.
* محطة وضع عنوان الموضوع والإشكالية : وقد إستغرقت مدتها 10 أيام وتمخضت عن تحليل الموضوع قصد دراسته.
* محطة العمل البحثي وجمع المادة العلمية : مرت هذه المحطة بعدة مراحل إبتداء من الجانب النظري بوضع الخطة وتبويب الفصل المنهجي، مرورا بالفصول النظرية
* محطة تفريغ البيانات وصياغة الفصل الميداني: وهي آخر مرحلة في هذه الدراسة، فقد تم تفريغ البيانات المجمعة بتحليلها ووضع النتائج العامة والنتائج على ضوء الفرضيات، وقد دامت هذه العملية شهرين إلى غاية 28 أفريل 2018.

2- منهج الدراسة :

"المنهج هو الطريق الذي سلكه الباحث لدراسته موضوع المشكلة، بغرض الإلمام بها وتحديدها ومعرفة أسبابها قصد علاجها وإستخلاص نتائج يمكن تعميمها "[1].

فقد إرتبط تقدم البحث العلمي وتحصيل المعرفة العلمية بضرورة وجود منهج للبحث ليتمكن الباحث من خلاله من دراسته لمشاكل والظواهر الاجتماعية والإنسانية بالإعتماد على منهج علمي يحدد فيه الخطوات التي يجب تتبعها، والأساليب الفعالة التي تضم الأفكار وتهدف الكشف عن حقيقة الموضوع، لأنه لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود إلا من خلال منهج مناسب للدراسة محدد يفرضه الموضوع، ووفق تنظيم محكم لخطوات البحث العلمي وحسب تصميم علمي مرسوم منذ البداية، وبالتالي فإن أي بحث يسير وفق منهج معين حسب طبيعة الدراسة .

وبما أن دراستنا هذه هي دراسة بيبليومترية فقد إعتمدنا فيها على المنهج الوصفي التحليلي إطارا عاما من أجل تحليل مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق والعلوم القانونية بجامعة العربي التبسي –تبسة–

4- واستخدمنا الأسلوب الوثائقي للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، وإستخدمنا منهجا آخر وهو المنهج البيبليوغرافي البيبلومتري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على إعداد القوائم البيبليوغرافية لحصد الانتاج من جهة ولمعرفة الإتجاهات الموضوعية والزمنية لهذه البحوث من جهة أخرى وهو المناسب لهذه الدراسة .

3- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق التي نوقشت بجامعة العربي التبسي –تبسة– في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017 وعددها 37 مذكرة .

وقد تم دراسة البعض منها .

[1] – العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم المكتبات، ص: 110.

4- أدوات جمع البيانات :

من خلال معالجتنا للموضوع حاولنا تسليط الضوء على مذكرات الماجستير علم الحقوق فقمنا بجمعها وترتيبها ودراستها، وكذا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وقد اخترنا أدوات جمع البيانات المتمثلة في دوائر الوثائق واستخدام الإحصاء في حساب عدد التكرارات .

5- تحليل مذكرات الماجستير تخصص الحقوق :

لقد طبقنا الدراسة البيبليومترية في محاولة حصر بعض مذكرات الماجستير في تخصص الحقوق الموجودة بجامعة العربي التبسي من أجل التعرف على كميتها والإستشهاد المرجعي لها وأدوات البحث التي تم الإعتماد عليها في هذه المذكرات والمجتمع الذي تمت دراسته، كونها الأنسب لمثل هذه الدراسات لإعتمادها الأساليب الإحصائية، حيث تم تدوينها في النموذج الذي أعد لتفريغ البيانات، ولضمان صحة البيانات التي رصدت لكل مذكرة فقد قمنا بمراجعة البيانات مرة أخرى، بعدها قمنا بتحليل البيانات التي تضمنتها النتائج التي تم تفريغ البيانات المتعلقة بكل مذكرة فيها، وقد تم إستخدام التوزيع التكراري والنسبة المئوية لبيان حالة متغيرات .

الدراسة وتحليل النتائج بالإستعانة بالمعلومات المتحصل عليها من الملاحظة بالمشاركة وكذا أراء بعض الطلبة .

6- الدراسة الكمية لمذكرات ماجستير تخصص حقوق :

وقد تم حصر بعض المذكرات التي نوقشت خلال فترة الدراسة وعددها 37 مذكرة ماجستير ولكن لم نستطع الحصول على بعض المذكرات ولم نتمكن من إحصاء عددها نظرا لبعض الظروف حيث تعذر علينا العثور عليها ربما تكون قد ضاعت هذا ما أفادنا به مسؤول المكتبة ما يدل على عدم إهتمامهم بهذا الرصيد الهام .

1- توزيع مذكرات الماجستير حسب التخصصات والفترات الزمنية :

جدول رقم 01: يبين توزيع مذكرات ماجستير حسب تخصص للفترات الزمنية

التخصص	المجال الزمني	التكرار	النسبة المئوية
الملكية	[2010،2009]	06	%16.21
القانون الإسلامي	[2011،2010]	04	%10.81
القضاء الدولي	[2012،2010]	07	%18.92
الأسرة	[2012،2010]	04	%10.81
التعاون الدولي	[2012،2011]	11	%29.70
القانون الإداري	[2013،2014]	05	%13.52
المجموع		37	%100

يتضح من خلال الجدول رقم 01: أن عدد المذكرات التي تم حصرها والمتواجدة فعليا على مستوى المكتبة قليل مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين حسب الدفعات وذلك لضياعها،هذا ما أفاد نائب مسؤول المكتبة مايدل على عدم اهتمامهم بهذا الرصيد الهام الناتج عن المجهودات التي يقوم بها الطلبة المتخرجين حتى ترى هذه البحوث النور وتكون عونا وسندا لكل باحث لاحق، أما من جانب مواضيع المذكرات فهي تتنوع حيث نجد :

- تخصص الملكية .
- تخصص القانون الإسلامي .
- تخصص القضاء الدولي .
- تخصص الأسرة .
- تخصص التعاون الدولي .
- تخصص القانون الإداري .

ولقد مثلت 2014 آخر سنة تتخرج من خلالها دفعات الماجستير .

2- توزيع مذكرات الماجستير حسب مناهج البحث المستخدمة

جدول رقم 2 يبين توزيع مذكرات الماجستير حسب مناهج البحث المستخدمة

منهج البحث	التكرار	النسبة المئوية
منهج وصفي تحليلي	20	%54.05
منهج تاريخي	08	%21.62
منهج مقارن	06	%16.22
منهج إستقرائي	03	%8.11
المجموع	37	%100

تتبع المناهج العلمية المستخدمة في مذكرات الماجستير في الحقوق نجد أن :

* أكثرها هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك بنسبة 54.05% لأن:

- يرتبط بطبيعة المواضيع المعالجة سالفة الذكر
- التخصص عملي ويحتاج أكثر إلى الوصف والتحليل لأنه يهدف إلى وصف بيانات وخصائص ما هو قيد الدراسة .
- يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا وموضوعيا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها وكميا بإعطائها وصفا كميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة

* أما المنهج التاريخي فقد إحتل المرتبة الثانية ينسبة 21.62% لأن هذا المنهج يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة بطريقة تفصيلية دقيقة لحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة به ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها .
* أما المنهج المقارن فقد كان بنسبة 16.22% أي ما يعادل 6 مذكرات وهذا يعود لصعوبة هذا المنهج واقتصاره على مواضيع محددة تهتم بالجانب الكمي والكيفي ....فنظرا لصعوبة هذا المنهج نجد الطلبة يبتعدون عنه .

* المنهج الاستقرائي بنسبة 8.11% لأنه يهدف لجمع المعلومات والعلاقات المترابطة بأسلوب دقيق يهدف الربط بينهما ومن خلال المنهج الاستقرائي يقوم الباحث بتعميم الدراسة المخصصة التي فعلها على الدراسة العامة المتعلقة بالموضوع .

3- توزيع مذكرات حسب أدوات البحث المستخدمة :

جدول رقم 03 : يبين توزيع مذكرات حسب أدوات البحث المستخدمة

أداة البحث	التكرار	النسبة المئوية
إستبيان	18	%32.14
كقابلة وملاحظة	12	%21.43
كتب ووثائق	09	%16.07
سجلات	07	%12.5
ممارسة وتطبيق	05	%8.93
انترنيت	03	%5.36
فهارس	02	%0.57
المجموع	56	%100

يمكن الجدول أعلاه من معرفة أدوات البحث المستخدمة في مذكرات الماجستير ، ومن خلال الإطلاع على هذه المذكرات نلاحظ أن :

* الإستبيان هو الأداة الأكثر إستخداما بنسبة 32.14% فهو بعتبر من بين أفضل وأسهل ادوات البحث إذ يمكن من خلاله الحصول على معلومات غير موجودة في بقية المصادر مما يساعد أكثر على معرفة أسباب الإشكالية وحلولها .....
* أما أداة المقابلة والملاحظة تحتل المرتبة الثانية بنسبة 21.43%

تعتبر هذه الأداة الاكثر إستخداما ويفضلها الباحثون في إنجاز بحوثهم وهي الأدوات المناسبة للدراسات الميدانية .

* كانت نسبة إستخدام الكتب والوثائق التي تم ادراجها في الفصل الميداني 16.07% وهو المصدر الرئيسي للمعلومات ولا يمكن الإستغناء عنها مطلقا لذلك نجد أن واقع أن الكتب والوثائق مستخدمة في كل المذكرات
* السجلات بنسبة 12.5% فهناك مواضيع يحتاج فيها الباحث إلى الإطلاع على السجلات للحصول على معلومات معينة ودقيقة خاصة بالنسبة للمواضيع المدرجة في تخصص القانون التجاري
* أما الممارسة والتطبيق كانت بنسبة 8.93% لأن بعض المواضيع تحتاج إلى ممارسة عملية وتطبيق العمل في الميدان .
* أما الانترنت فقد إستعملت بنسبة 5.36%، ففي هذا العنصر يتميز بالتطور التكنولوجي نحتاج إلى مثل هذه الأداة وذلك لـ:
  - سهولة الوصول إلى المعلومات
  - إختصار الجهد والوقت .
  - لوفرة الكتب الإلكترونية المقالات التي يحتاجها الباحث في مسيرة بحثه .
* أما الفهارس فكان بنسبة 3.57%، لأن بعض المواضيع تعتمد بشكل أساسي غلبى الإطلاع على فهارس بمختلف أشكالها لدراسة وتحليل مشكلة البحث .

فإختيار أدوات البحث يخضع إلى طبيعة الموضوع،وما نلاحظ ان مجموع الأدوات يزيد عن المجموع الكلي لمذكرات الماجستير نظرا لأن أغلب المذكرات إستخدمت أكثر من أداة واحدة، وقد تستعمل حتى 03 أو 04 أدوات .

4- توزيع مذكرات الماجستير حسب النوع الدراسة :

جدول رقم 04: يبين توزيع مذكرات الماجستير حسب نوع الدراسة

نوع الدراسة	العدد	النسبة المؤية
دراسة تحليلية وصفية	12	%32.43
تحليلية	09	%24.32
دراسة وصفية	07	%18.92
دراسة تطبيقية	05	%13.52
دراسة ميدانية	04	%10.81
المجموع	37	%100

* الدراسة تحليلية وصفية هي الغالبة على جميع المذكرات بنسبة 32.43%وذلك لـ:
  - هي الدراسة المناسبة لتلك المواضيع المختارة.
  - تخصص الحقوق والعلوم القانونية يبني على الوصف والتحليل.
  - لأنه هو المنهج الذي يساعد في الحصول على البيانات اللازمة .
* إلا أنا نجد أيضا دراسة تحليلية ودراسة تحليلية بمعدل 16 مذكرة لكل منها أي بنسبة 24.32% و18.92% وهذا راجع إلى طبيعة المواضيع التي تم تناولها والطريقة التي تم معالجتها بها .
* ونجد أيضا دراسة تطبيقية وميدانية متقاربة بنسبة كل منها 13.52%و 16.81% وذلك لأن التخصص يحتاج في بعض الأحيان إلى دراسات تطبيقية وميدانية لمعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة .

بتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليلها وتفسيرها من خلال التعرف إلى مصادر المعلومات المستخدمة من خلال الباحثين، ومدى التشتت الموضوعي، والتشتت الزمني والتشتت الجغرافي للاستشهادات الواردة في رسائل الماجستير،وأكثر المؤلفين المستشهد بهم في هذه الرسائل ، في سبيل تحقيق ذلك باستخدام التكرارات والنسبة المئوية

وفيما يلي عرض لهذه النتائج بعد تحليلها ومناقشتها :

5- مصادر المعلومات المستخدمة من قبل الباحثين :

5-1- التشتت النوعي للأوعية المعلومات المستشهد بها :

الرقم	نوع الوعاء المعلوماتي	عدد التكرارات	النسبة المئوية %
1	- الكتب	120	%34.58
2	- الأوامر والمراسيم	84	%24.21
3	- المقالات	38	%10.95
4	- الرسائل الجامعية	33	%9.51
5	- الدساتير	27	%7.78
6	- القواميس	26	%7.49
7	- الأنترنت	19	%5.48
	المجموع	347	%100

الجدول رقم (5) : مصادر المعلومات المستخدمة من قبل الباحثين

يتبين من الجدول (5) أن مصادر المعلومات التي استخدمت من قبل الباحثين في الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير محل الدراسة توزعت على 7 فئات من مصادر المعلومات، في 37 رسالة .

وقد جاء إستخدام بعض فئات مصادر المعلومات بشكل مكثف، وهذا يعود غالبا لإعتياد الباحثين على إستخدام هذا النوع من المصادر ، وهي على النحو التالي :

1- إحتلت الكتب المرتبة الأولى بلا منازع، وقد وصلت نسبتها إلى 35.58%.

2- بينما إحتلت الأوامر والمراسيم المرتبة الثانية، وقد جاءت نسبتها 24.21%.

3-أما البقية الباقية من مصادر المعلومات فقد جاءت نسبتها مجتمعة 41.21%.

5-2- المؤلفين المستشهد بهم من الكتب :

إسم المؤلف	التكرار	النسبة المؤية
بعلي، محمد الصغير	11	%09.16
بوضياف، عمار	10	%08.33
حمدي باشا، عمر	09	%07.5
أحسن، بوسقيعة	07	%05.83
بن شيخ أثملويا، حسين	06	%05
عوايدي،عمار	05	%04.17
أبو الوفاء، أحمد	05	%04.17
هنيدي، أحمد	03	%02.5
العشاوي، عبد العزيز	03	%02.5
يوسف، دلاندة	03	%02.5
الفتاوى، سهيل حسين	03	%02.5
حسين حمدان، عبد اللطيف	02	%01.67
قاسم محمد، أنس	02	%01.67
أحمد السقوري، السنتووري، عبد الرزاق	02	%01.67
أخرون	49	%40.83
المجموع	120	%100.00

الجدول رقم (6) يبين المؤلفين المستشهد بهم من الكتب

يتبين من الجدول السابق رقم (06) أن التشتت الكبير للمؤلفين الذين تم الرجوع إلى مؤلفاتهم، فالخمسة الاوائل لا تزيد نسبتهم على 10 % من مجموع الإستشهادات المرجعية التي تم الإستعانة بها .

5-3- الكتب المستشهد بها :

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
حماية الملكية العقارية الخاصة	06	%17.14
نظرية المال العام	05	%14.29
الوظيفة العمومية على ضوء التشريعات الجزائرية وبعض التجارب الأجنبية	05	%14.28
نقل الملكية العقارية	04	%11.43
القضاء العقاري	03	%08.57
النظرية العامة في القانون الإداري	02	%05.71
مبدأ تدريج السلطة الرئيسية	02	%05.71
الإثبات في المواد المرئية والتجارية	02	%05.71
أصول المحكمات المدنية والتجارية	02	%05.71
نظام الشهر العقاري	01	%02.86
العقود الإدارية	01	%02.86
القانون الإداري	01	%02.86
الوسيط في شرح القانون المدني الجديد	01	%02.86
المجموع	35	%100

الجدول رقم (7) يبين المواضيع المستشهد بها من الكتب

- يتبين من خلال الجدول رقم (07) أن حماية الملكية العقارية الخاصة إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 17.14% وهي نسبة مرتفعة
- أما في المرتبة الثانية والثالث كانت النسبة 14.29% معتبرة
- كما في المراتب الأخيرة كانت النسبة جد ضعيفة وقدرت ب 2.86%.

5-4- التشتت الجغرافي في الكتب المستشهد بها :

الدولة	التكرار	النسبة المئوية
الجزائـر	51	%42.5
مصـر	06	%05
لبنـان	05	%04.17
القاهـرة	04	%03.33
غير معروف	17	%14.14
آخرون	37	%30.83
المجموع	120	%100

الجدول رقم (08) يبين الدول المستشهد بها من الكتب

يتضح من الجدول السابق رقم (08) أن النسبة الكبيرة:

- أن النسبة الكبيرة والواضحة كانت للجزائر فقدرت بـ42.5%.
- ثم ظهرت في مصر ولبنان والقاهرة متقاربة.
- فكانت في المرتبة الخامسة بنسبة 14.17% مقابل تكرار 17 غير معروف.
- والمرحلة الأخيرة كانت دون تاريخ بنسبة 30.84% وهي نسبة مرتفعة وذلك راجع إلى عدم.

5-5- التوزيع الزمني للكتب المستشهد بها :

الفترات الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
ما قبل 1980	20	%16.67
1983إلى 1994	09	%07.5
1995 إلى 2002	16	%13.33
2003إلى 2008	13	%10.83
2009 إلى 2013	19	%15.83
دون تاريخ	43	%35.84
المجموع	120	%100

الجدول رقم (09) يبين التوزيع الزمني للكتب المستشهد بها

يتضح من الجدول رقم (09) أن المرتبة الأولى ماقبل 1980 وذلك بالنسبة 16.67% بتكرار 20 وهي نسبة معتبرة

- جاءت النسبة في المرتبة الثانية بالنسبة 7.5% منخفضة وذلك خلال السنوات من 1983 إلى 1994
- في المرتبة الثالثة والرابعة تقاربت النسب في السنوات مابين 1995إلى 2008
- أيضا الفترة من 2009 إلى 2013 كانت النسبة 15.83% نسبة متقاربة مع بقية النسب الأخرى .

5-6- التشتت الموضوعي للمراسيم والأوامر المستشهد بها :

الموضوع	التكرارات	النسبة المئوية
قانون الإجراءات المدنية	07	%08.34
القانون الأساسي للقضاء	06	%07.15
حيازة الملكية العقارية الفلاحية	06	%07.15
القانون المدني	05	%05.95
الوقاية من الفساد	05	%05.95
قانون الإجراءات الجزائية	05	%05.95
القانون الأساسي للوظيفة العمومية	04	%04.76
تأسيس السجل العقاري	03	%03.57
قانون الثورة الزراعية	03	%03.57
إعداد مسح الأراضي وتأسيس السجل العقاري	03	%03.57
القانون المتعلق بالأوقاف	03	%03.57
المحاكم الإدارية	03	%03.57
تنظيم المصالح الخارجية لأملاك الدولة	02	%02.38
عمليات التحقيق العقاري وتسليم سندات الملكية	02	%02.38
تحديد كيفيات شهادة الحيازة وتسليمها	02	%02.38
التنازل عند الأملاك العامة	02	%02.38
قانون البلدية	02	%02.38
قانون الولاية	02	%02.38
قانون الأسرة	02	%02.38
نظام الإنتخابات	02	%02.38
تأسيس إجراءات المعاينة الملكية العقارية	02	%02.38
آخرون	13	%15.48
المجموع	84	%100

جدول رقم (10) يبين المواضيع المستشهد بها في المراسيم والأوامر

- كان قانون الإجراءات المدنية في المرتبة الأولى بنسبة 8.34%
- أما المرتبة الثانية والثالثة كانت بنسبة 7.15% لقانون الأساسي بقضاء وحيازة الملكية العقارية الفلاحية:
- ففي المراتب الاخرى كانت النسب ضعيفة .

5-7- التوزيع الزمني للمراسيم والأوامر المستشهد بها

تاريخ الصدور	التكرارات	النسبة المئوية
1966 إلى 1976	10	%11.90
1981إلى 1993	16	%19.05
1997إلى 2012	12	%14.29
آخرون	46	%54.76
المجموع	84	%100

جدول رقم (11) يبين التوزيع الزمني للمراسيم والأوامر

- إحتلت مرحلة 1981 إلى 1993 المرتبة الأولى وذلك بنسبة 19.05%
- أما في المرتبة الثانية كانت النسبة 14.29% من خلال السنوات ما بين 1997 إلى 2012 .
- في المرتبة الثالثة والأخيرة قدرت النسبة بـ11.90% وذلك خلال السنوات ما بين 1966 إلى 1976 .

5-8- المؤلفين المستشهد بهم في المقالات:

إسم المؤلف	التكرار	النسبة المئوية
بوضياف، عمار	08	%21.06
عواشرية، رقية	04	%10.54
علي،فيلالي	03	%07.89
بن أحمد أتقيا، محمد	03	%07.89
زروقي، ليلى	03	%07.89
صويلح، بوجمعة	03	%07.89
حمدي باشا، عمر	02	%05.26
شيهوب، مسعود	02	%05.26
زغداوي، محمد	02	%05.26
مزياني، خريدة	02	%05.26
غناي، رمضان	02	%05.26
آخرون	04	%10.54
المجموع	38	%100

جدول رقم (12) يبين المؤلفين المستشهد بهم في المقالات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) ان المرتبة الأولى قد كانت لـ عمار بوضياف بنسبة 21.06%

- أما المرتبة الثانية فقد تقاسمها أربعة منهم بنسبة 07.89%.

- وأيضا المراتب الأخيرة كانت النسب متقاسمة فيما بينهم بنسبة 05.26%.

5-9- التشتت الجغرافي للمقالات المستشهد بها:

الدولة	التكرار	النسبة المئوية
الجزائر	13	%34.21
مصر	2	%05.26
غير معروف	17	%44.74
أخرون	06	%15.79
المجموع	38	%100

جدول رقم (13) يبين التشتت الجغرافي للمقالات

- لقد إحتلت الجزائر المرتبة الأولى في التشتت الجغرافي للمقالات بنسبة 34.21% مما يبرز اهتمام الجزائر بهذه المقالات

- أما المرتبة الثانية كانت لمصر نسبة ضعيفة جدا بنسبة 05.26%.

5-10- التوزيع الزمني للمقالات المستشهد بها:

التوزيع الزمني	التكرارات	النسبة المئوية
1994إلى 2000	06	15.79
2001إلى 2005	15	%39.47
2006إلى 2012	09	%23.69
دون سنة	08	%21.05
المجموع	38	%100

جدول رقم (14) يبين التوزيع الزمني للمقالات المستشهد بها

- لقد إحتلت مابين 2001 إلى 2005 المرتبة الأولى بنسبة 39.47 % .
- أما المرتبة الثانية فقد تمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2012 بنسبة 23.69%
- وقد إحتلت الفترة الممتدة من 1994إلى 2000 المرتبة الثالثة بنسبة 15.79%

5-11- التشتت الموضوعي لسائل الجامعية المستشهد بها :

الموضوع	التكرارات	النسبة المئوية
القضاء ومحاولات الإصلاح	07	%21.22
أسباب الإباحة في القانون الدولي الجنائي	04	%12.12
المسؤولية الحديثة الدولية لقادة الدول	03	%09.09
إستقلالية القضاء بين الطموح والتراجع	03	%09.09
الحماية القانونية في التشريع الجزائري	03	%09.09
اللامركزية الإقليمية بالجزائر	02	%06.06
أخرون	11	%33.33
المجموع	33	%100

جدول رقم (15): يبين التشتت الموضوعي لرسائل الجامعية المستشهد بها

- إحتل موضوع القضاء ومحاولات الإصلاح المرتبة الأولى وذلك بنسبة 21.22%

– أما المرتبة الثانية كانت لموضوع أسباب الإباحة في القانون الدولي الجنائي وذلك بنسبة 12.12%.

– أما في المراتب الأخرى كانت النسبة معتبرة ومتقاربة .

5-12- التشتت الجغرافي لرسائل الجامعية المستشهد بها :

أماكن النشر	التكرارات	النسبة المئوية
الجزائر	07	%21.22
قسنطينة	03	%09.09
تبسة	03	%09.09
آخرون	20	%60.60
المجموع	33	%100

جدول رقم (16) يبين التشتت الجغرافي لرسائل الجامعية

– لقد إحتلت الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 21.22% في التشتت الجغرافي لرسائل الجامعية .

– أما المرتبة الثانية والثالثة فقد عادت إلى قسنطينة وتبسة بنسبة 09.09%.

5-13- التوزيع الزمني لرسائل الجامعية المستشهد بها :

الفترات الزمنية	التكرارات	النسبة المئوية
1983إلى 1998	04	%12.12
2001 إلى 2007	10	%30.30
2009 إلى 2013	05	%15.15
ما بعد 2013	14	%42.43
المجموع	33	%100

جدول رقم (17) يبين التوزيع الزمني لرسائل الجامعية المستشهد بها

يظهر من خلال الجدول رقم (17) أن مابعد 2013 قد إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 42.43%، أما المرتبة الثانية فقد عادت للفترة الممتدة من 2001 إلى 2007 بنسبة 30.30، وبالنسبة للفترة ما بين 1983 إلى 1998 و2009 إلى 2013 كانت النسبة متقاربة.

5-14- الدساتير المستشهد بها في رسائل الماجستير:

العنوان	التكرارات	النسبة %
دستور الجمهورية الجزائرية	21	%77.78
دستور الجزائر	04	%14.81
التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية	02	%07.41
المجموع	27	%100

جدول رقم (18) يبين الدساتير المستشهد بها في رسائل الماجستير

يتبين من الجدول السابق رقم (18) أن أكثر الدساتير إستشهادا في رسائل الماجستير تخصص الحقوق هي دستور الجمهورية الجزائرية حيث قدرة نسبته بـ 77.78%، ثم يليه دستور الجزائر 14.81% ثم ليلها التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية بنسبة قدرها 07.41%،وهذا راجع إلى أن الباحث يعتمد أكثر على دستور الجمهورية الجزائرية لأنه أكثر الدساتير ثقة.

5-15- التوزيع الزمني للدساتير المستشهد بها :

سنوات الإصدار	التكرارات	النسبة المئوية
1963	03	%11.11
1976	04	%14.82
1989	08	%29.62
1996	06	%22.22
2016	04	%14.82
آخر	02	%7.41
المجموع	27	%100

الجدول رقم (19) يبين التوزيع الزمني للدساتير المستشهد بها

يتضح من الجدول السابق رقم (19) أن أكثر الفترات التي تم الإعتماد عليها في الحصول على الإستشهادات المرجعية للدساتير هي سنة 1989 إذ ثم الإستشهاد بدساتير هذه الفترة بنسبة 29.62% ثم تليها سنة 1996 إذ قذرت نسبتها بـ 22.22%، والتي قام الباحثون بالإستشهاد بها عند إعداد رسائل الماجستير الخاصة بهم، ونرى هنا أن هذين السنتين الأكثر في الإستخدام من حيث إصدار الدساتير وهذا راجع إلى غزارة الدساتير في هذه الفترة .

5-16- المعاجم والقواميس المستشهد بها :

المعاجم والقواميس	التكرارات	النسبة المئوية
معجم فرنسي-عربي ،عربي-فرنسي	06	%23.08
معجم المصطلحات الفقهية والقانونية	05	%19.23
لسان العرب	03	%11.54
مقاييس اللغة	02	%07.69
معجم المصطلحات القانونية	02	%07.69
المتحد في اللغة العربية المعاصرة	02	%07.69
آخرى	06	%23.08
المجموع	26	%100

جدول رقم (20) يبين المعاجم والقواميس المستشهد بها

يتضح من الجدول السابق رقم (20) أن أكثر المعاجم المستشهد بها في رسائل الماجستير في تخصص الحقوق هو معجم (عربي فرنسي ،فرنسي عربي) بنسبة 23.08%، ويليها معجم المصطلحات الفقهية والقانونية حيث قدرت نسبتها بـ 19.23، ثم يليها لسان العرب 11.54%، ثم يليهم مقاييس اللغة، معجم المصطلحات القانونية المتحدة في اللغة العربية حيث تم الإستشهاد بكل واحد منهم مرتين بنسبة قدرها 07.69%وكما هو موضح في الجدول أن هناك 6 قواميس ومعاجم آخرى أي بنسبة قدرها 23.08% تم الإستشهاد بها، وكل هذا يعود إلى أن أغلب المصطلحات التي تحتاج إلى الترجمة والتعريف بها تعتمد على المعجم -عربي فرنسي ،فرنسي -عربي ومعجم المصطلحات القانونية لأنها تشمل التخصص.

5-17- التشتت الجغرافي للمعاجم والقواميس المستشهد بها :

الدول	التكرارات	النسبة المئوية
لبنان	08	%30.77
مصر	03	%11.54
غير معروف	15	%57.69
المجموع	26	%100

الجدول رقم (21) يبين التشتت الجغرافي للمعاجم والقواميس المستشهد بها

يتضح لنا من الجدول رقم (21) أن الدول الأكثر إستشهادا بالقواميس والمعاجم هي لبنان حيث قدرت بنسبة 30.77% ودول أخرى غير معروفة قدرت نسبتها ب 57.69%.

5-18- التوزيع الزمني للمعاجم و القواميس المستشهد لها حسب تاريخ النشر من القواميس و المعاجم :

الدول	التكرارات	النسبة المئوية
1981-1996	04	%15.38
1998-2004	04	% 15.38
دون تاريخ	18	%69.24
المجموع	26	%100

الجدول رقم (22): يبين التوزيع الزمني للاستشهادات المرجعية من القواميس و المعاجم

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (22) أن أكثر القواميس المستشهد بها و التي قام بها الباحثون بالاعتماد عليها عند اعداد رسائل الماجستير الخاصة بهم في الفترة من 1981م الى 1996م تليها الفترة ما بين 1998م الى 2004م بنسبة قدرها 15.38% و جاء في الأخير مجموعة من القواميس دون ذكر تاريخهم قدرت بنسبتهم بـ69.24%، و كل هذا ربما يعود الى حرص الباحثين على الحصول على المعلومة الصادرة و خاصة اذا كانت المعلومة بحاجة الى الترجمة.

5-19- مواقع الأنترنت المستشهد بها:

مواقع الأنترنت	التكرارات	النسبة المئوية
الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائرية	05	%26.31
الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية	03	%15.79
الجنين و نشأة الإنسان بين العلم و القرآن	02	%10.53
مواقع أخرى	09	%47.37
المجموع	19	%100

الجدول رقم (23): يبين مواقع الأنترنت المستشهد بها

يتبين من الجدول السابق رقم (23) أن مجموع مواقع الأنترنت الأكثر استخداما هي 19 موقعا حيث أن أكبر نسبة إحتلتها الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائرية كانت 26.31%، ثم يليه الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية بنسبة 15.79% و مواقع أخرى لم يتم استعمالها الا مرة في بعض المذكرات كانت نسبتها 47.37%. و من هنا نرى أن استخدام الطلبة لمواقع الانترنت و الاستشهادات بها نسبة قليلة جدا وذلك راجع الى انعدام الثقة فيما ينشر على الأنترنت و صعوبة التأكد من مصداقية بعض المواقع مما يقلل نسبة الاعتماد عليها.

6- نتائج الدراسة الميدانية

- النتائج العامة للدراسة

بناءا على ما تم التطرق اليه من المفاهيم و العناصر التي احتواها الفصول النظرية، و من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج في الجانب الميداني يمكن أن نقدم النتائج العامة للدراسة و ذلك على النحو التالي:

1- تعد أكثر مدة منحت فيها رسائل الماجستير في تخصص الحقوق هي ما بين سنة 2011 الى 2012م، و بنسبة قردها 29.73%.

2- مصادر المعلومات الأكثر استخداما من قبل الباحثين 7 مصادر.

3- أنواع المصادر التي استخدمت من قبل الباحثين هي: الكتب، الأوامر و المراسيم، المقالات ، الرسائل الجامعية، الدساتير، القواميس ، الأنترنت.

4- سيطرت الكتب على مصادر المعلومات بنسبة 34.58%.

5- سيطرت الأوامر و المراسيم على مصادر المعلومات بنسبة 24.21%.

6- السعة الكبيرة لعدد المؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم و الذين وصل عددهم الى 120 مؤلف، و عدد كبير من هؤلاء تم الاستشهاد بهم أقل من مرتين، و وصلت نسبتهم الى 40.83%.

7- وصل التشتت الموضوعي للكتب الى نسبة لا تزيد عن 18%.

8- احتلت الجزائر نسبة 42.5% للتشتت الجغرافي للكتب.

9- حصول فترة الزمني للكتب الثمانيات على أكبر نسبة و التي قدرت بـ 16.67% للتشتت الزمني للكتب.

10- إحتل قانون الإجراءات المدنية المرتبة في التشتت الموضوعي للمراسيم و الأوامر بنسبة 8.34% من المواضيع المستشهد بها.

11- حصول الفترة ما بين 1981 الى 1993م على أكبر نسبة و التي قدرت بـ 19.05% للتوزيع الزمني للمراسيم و الأوامر.

12- وصل عدد المؤلفين الذين تم الاستعانة بمقالاتهم الى 38مؤلف، حيث كان عمار بوضياف في الصدارة بنسبة 21.06%.

13- جاءت الجزائر على راس الدول بنسبة 34.21% للتشتت الجغرافي للمقالات.

14- تعتبر الفترة من 2001 الى 2005م من أكثر الفترات نشر للمقالات التي تم الاستشهاد بها، و قدرت بنسبة 39.47%.

15- انخفاض أعداد الرسائل الجامعية ، ما عدا الموضوع الأول و وصلت نسبة الى 21.22%.

16- جاءت الجزائر في المرتبة الأولى بنسبة 21.22% للتشتت الجغرافي للرسائل الجامعية المستشهد بها.

17- حصول فترة ما بعد 2013 على أكبر نسبة و التي قدرت بـ42.43% للتوزيع الزمني للرسائل الجامعية.

18- تغطية دستور الجمهورية الجزائرية أكبر نسبة قردت بـ 77.78% من الدساتير المستشهد بها في رسائل الماجستير.

19- حصول سنة 1989 على أكبر نسبة و التي قدرت بـ 29.62% لتوزيع الزمني للدساتير المستشهد بها في رسائل الماجستير.

20- تنوعت المعاجم و القواميس المستهشد بها في رسائل الماجستير فكانت أكبر نسبة 23.08% لمعجم فرنسي عربي، عربي فرنسي.

21- جاءت لبنان في المرتبة الأولى بنسبة 30.77% من بين الدول الأخرى للقواميس و المعاجم المستشهد بها.

22- حصول لمعاجم و القواميس التي لم يتم ذكر تاريخها على أكبر نسبة حيث قدرت بـ69.24%.

23- احتل الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائرية المرتبة الأولى من مجموع المواقع بنسبة 26.31% من المواقع الانترنت المستشهد بها.

7- النتائج على ضوء الفرضيات

توصلت الدراسة من خلال تحليل الاستشهادات ذات المرجعية لرسائل الماجستير، المجازة من جامعة العربي التبسي لتخصص الحقوق في الفترة الممتدة من 2009 الى 2014 لـ 37 رسالة الى النتائج التالي:

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى موضوع تحليل الاستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير حاولنا معرفة مدى استخدام الباحثين لمصادر المعلومات و أنواع الاستشهادات المعتمد عليها و ذلك من خلال القيام بدراسة بيبليومترية تحليلية لرسائل الماجستير المجازة في كلية الحقوق عن طريق تحليل استشهاداتها المرجعية توصلنا الى ان نسبة الاستشهاد بأوعية المعلومات لا يزال ضعيفا إضافة الى ارتفاع نسبة الاستشهاد بالكتب و المراسيم وهدا دليل على ازدياد الاهتمام بها كمصدر معلوماتي موثوق فيه.

واستنادا الى النتائج التي أسفرت عليها في الجانب الميداني يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات و هي كما يلي:

- ضرورة الحث على استخدام لغات أخرى غير اللغة العربية.

- ضرورة تحديد التقنين المعتمد في التهميش لما وجدناه من صعوبات.

- ضرورة الاعتماد على مثل هده الدراسات لتقييم رصيد المكتبة.

- .ضرورة الاهتمام بهدا الرصيد المعرفي لما التمسناه من إهمال.

- الاهتمام اكثر بالمذكرات ووضع نسخ رقمية تحت تصرف المستعملين من الطلبة و الأساتذة من خلال موقع الجامعة.

قائمة
المصادر و المراجع

1- المعاجم و القواميس

1. الشامي محمد، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات: انجليزي عربي، الرياض: دار المريخ.
2. خليفة شعبان عبد العزيز، 1981، قاموس البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات و المعلومات، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع.

2- البيبليوغرافيا

3. بدر، أحمد، مناهج البحث في علم المكتبات و المعلومات. الرياض: دار المريخ.
4. بن عبد الله عباس، هشام. خصائص الاستشهادات المرجعية في علم المكتبات و المعلومات. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1993.
5. الحميضي، مؤيد بن سلمان عبد الله ، تحليل الإستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات و المعلومات من عام 1400-1425هـ، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، 2008.
6. رمضان محمد أبو السعود، محمد حسين منصور. المدخل الى القانون. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
7. شعبان عبد العزيز خليفة. البيبليوغرافيا أو الكتاب: دراسة في أصول النظرية البيبليوغرافية و تطبيقاتها. القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2003.
8. عبد الهادي محمد فتحي، البحث و مناهجه في علم المكتبات و معلومات.القاهرة : دار المصرية اللبنانية، 2002.
9. قند يلجي عامر، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، عمان ، دار اليازوري، 2008.
10. كاظم، مدحت. الخدمة المكتبية المدرسية: مقوماتها و تنظيمها و أنشطتها. القاهرة : دار المصرية اللبنانية، 1994.

3- الرسائل الجامعية

11. بن شعيرة، سعاد.الإنتاج العلمي في مجال المكتبات و المعلومات بالجزائر. دراسة تحليلية بيبليوغرافية للكتب – المقالات – رسائل الدكتوراه و الماجستير- مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية. قسم علم المكتبات. 2006.

12. سهلي، مراد. مذكرات الماجستير و اطروحات الدكتوراه في تخصص علم المكتبات بجامعة الجزائر 2، قسنطينة 2 و وهران 1 في فترة ما بين 1987-2003: دراسة تحليلية ماجستير جامعة وهران: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، علم المكتبات. 2015.
13. قويسم مريم، 2013، الاستشهادات المرجعية لمصادر دار المعلومات الالكترونية لرسائل الدكتوراء و الماجستير المودعة بمكتبة معهد علم المكتبات و التوثيق، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة (2): معهد علم الممكتبات و التوثيق، قسم علم المكتبات و المعلومات.

4- المجلات

14. سالم مسلم المالكي، مجمل القياس الببليومتري و تطبيقاته في مجال المكتبات و المعلومات: رسالة مكتبية، 1997، مج 32، ع2.
15. عبد الله، العزي، سالم جاسم. رسائل الجامعية: المجازة في كلية التربية للعلوم الصرفة في جامعة ديالي للفترة 1995-2005: دراسة بيبليومترية. مجلة مدار الأدب.
16. محمد كلو مصباح، تطبيقات النظم الآلية في مجال الدراسات الببليومترية و أثرها على الإدارة الإبداعية للمكتبات: مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 16، ع2، 2010.
17. محمد أحمد، عمر المصراني. الاستشهادات المرجعية في الرسائل المنجزة في كلية الآداب جامعة الزاوية الليبية. دراسة تحليلية: مجلة المكتبات و المعلومات و التوثيق في العالم العربي. ع2. 2015.

5- الويبغرافيا

1. أكاديمية BTS، مفهوم رسائل الماجستير http://.www.bts.accademy.com
2. أيمن رفعت محمد، مدونة قسم المكتبات و المعلومات، جامعة الاسكندرية، متاحة على alexlisdept.blog.spot.com/2012/06/blog-post.gtml. بتاريخ 2017/03/20، الساعة 20:48.

الملخص:

تعتبر الاستشهادات المرجعية بالغة الأهمية لما تقدمه تقديم و اعتراف للسابقين في موضوع البحث و تقويم إنتاج فكري و تصحيحه و توفير سبل الوصول إلى الأعمال التي لم تحظ بالبث و التعريف المناسب و هذا ما جعل المختصين في مجال المكتبات و المعلومات يعطونها أهمية بالغة و من خلال القائمة البيبليوغرافية المتواجدة في نهاية الأعمال العلمية فيمكن استخراج منهج الباحثين أو مؤلفين الإنتاج الفكري في الاعتماد على الأوعية الفكرية و قياس مدى استشهادهم بها، و معرفة التشتت الموضوعي و الجغرافي و الزمني للأوعية الفكرية المستشهد بها، إضافة إلى الكشف عن المؤلفين البارزين في المجال و أهم منتجي الإنتاج الفكري المستعمل من قبل الباحثين و ذلك بغرض ترشيد عملية التزويد بالأوعية الفكرية.

الكلمات المفتاحية : الدراسات البيبليومترية، الاستشهادات المرجعية، رسائل الماجستير، تخصص الحقوق.

Résumé:

Considéré comme des citations de référence très important pour son offre et la reconnaissance de l'ancien objet de recherche et d'évaluation de la production intellectuelle et corrigée, et l'accès à des œuvres qui ne sont pas diffusés, et la définition correcte et c'est ce qui a fait les spécialistes dans le domaine des bibliothèques et de l'information attribuent une grande importance et dans le menu bibliographique situé à la fin des travaux scientifiques peuvent extraire les chercheurs du programme d'études ou les auteurs de la production intellectuelle en fonction des vaisseaux intellectuels et de mesurer l'étendue de leur martyre, et la connaissance de la dispersion de fond et géographique et intellectuelle des navires temporels cité, en plus de la divulgation des auteurs éminents Sur le terrain et les principaux producteurs de production intellectuelle utilisés par les chercheurs afin de rationaliser le processus de fourniture de vaisseaux intellectuels.

les mots clés : Etudes bibliométriques, Citations de référence, Thèse de Master, Spécialisation Droits